

## الفكر الانقلابي

لا يلتقي اثنان في هذه الايام الا يسأل احدهما الآخر: "شو؟ في انتخابات؟".  
فه بالتأكيد سؤال الموسم، حتى انه صار في بعض الاحيان يحل مكان السؤال  
عن الصحة والعائلة. ومن يجرؤ على القول بعد ذلك ان اللبنانيين لم يعودوا  
شعبا مسيسا؟

بئس هذه السياسة!

من كثرة ترداد السؤال ذاته، صرنا ننسى كم هو غريب ان نبقى على مثل  
هنا التساؤل قبل اقل من شهرين من الموعد المفترض لبدء العملية  
الانتخابية.

بالطبع، تُسأل الحكومة اولا ومن ورائها ثانيا (او العكس) عن هذا الوضع  
الغريب العجيب. فلولا تأخرها المخزي في بت مشروع القانون، ولولا اصرارها  
على ان يكون هجينا، لما كان الارتباك. ولو لم يعتقد ممثلو مسرح الظل الذي  
يسمى الآن سياسية، امتهان الدستور والمؤسسات، لما اعتاد المواطنون  
بدورهم منطق السياسة الفجائية، بل الانقلابية.

بيد ان الفكر الانقلابي ليس وفقاً على اهل الحكم. ألم نسمع هذا القطب  
المعارض (للنظام) او ذاك يهمس ان تأجيل الانتخابات ثمانية اشهر (لماذا  
ثمانية وليس تسعة او سبعة؟) قد يساهم في الحلحلة؟ اليس احتقار  
الاستحقاقات نمطاً من انماط التلاعب على المؤسسات والدستور؟ والتمهيد  
بالمقاطعة، اليس بدوره التهافا على المقدار القليل المتبقي من روح  
المؤسسات؟

بين هذين اللوتين من الفكر الانقلابي، يقترب الاستحقاق وتقترب معه لحظة  
ضباع فرصة جديدة لاعادة بناء الدولة. ولعل الانتخابات هي المناسبة الفضلى  
لنتذكر ان الدولة ليست وفقاً على الحكم وان بنائها تاليا لا يقوم به اهل  
الحكم وحدهم، حتى انهم اذا تخلفوا وجب على من يناهضهم ان يزيد  
مشاركته في العملية. ولكن اين نحن من هذا البناء؟ الجميع استقالوا (الا من  
المناصب).

خيال هذا السلوك، ماذا يبقى للمواطن الذي يريد ان يظل مواطناً؟  
بالطبع، لا تعني اشكالية بناء الدولة شيئاً لمن بات مهووساً بـ"التحرير"، بعد  
ان يكون نصب نفسه وصيا على كل الآخرين. لكن المواطن العادي، اكان من  
المقتنعين بمنطق "التحرير" ام لا، يعرف ان حياته اليومية ومستقبله المباشر  
يرمونان ببناء الدولة اكثر من ارتباطهما بالمعادلة الاقليمية و"معاهدة الاخاء  
والتعاون". والمواطن العادي صار يشعر على الارجح انه، اذا كان "التحرير"  
مستحيلاً او مؤجلاً حكماً، فلماذا مضاعفة الخسارة بالتخلي عن بناء دولة تظلي  
عندما املها؟

ربما كان هذا الشعور النامي، على التباساته، احد اسباب ترداد السؤال  
النومي عن "حصول" الانتخابات او عدمه. وهذا الشعور هو تحديدا ما يجب ان  
يكون في قلب المعركة الانتخابية، ممما آل اليه القانون المحين قيد البحث.  
بالطبع، يتطلب ذلك من كل مواطن عزوفا عن منطق الربح السريع و"اعادة  
جدولة"، انا جاز التعبير، للاولويات. واعادة الجدولة تعني في هذا المجال  
الاقتناع بان انتخابات 1996، كيفما كانت الخريطة الانتخابية، ما كانت لتقلب  
الطاولة وانه يجب العمل تاليا، ومنذ الآن، من اجل انتخابات بداية القرن  
العاشر والعشرين.

حتى لو كان الثمن الاكتفاء بأقلية اصلاحية ضئيلة في المجلس المقبل.

سمير قصير